المؤتمر الثالث للإصلاح العربي

"التحديات والمشاغل التي تواجه منظمات المجتمع المدني"

١-٣ مارس ٢٠٠٦

Third Arab Reform Conference
"Challenges and Concerns Facing the Civil Society"
1-3 March 2006

تـــمكـــين الـــمـــــــرأة

WOMEN EMPOWERMENT

جميع الآراء الواردة في هذا المجلد لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مكتبة الإسكندرية أو منتدى الإصلاح العربي وإنما تعبر فقط عن وجهة نظر أصحاب هذه الأبحاث.

The views expressed in these papers are the views of the authors and do not necessarily reflect the views or policies of the Bibliotheca Alexandrina or the Arab Reform Forum.

المؤتمر الثالث للإصلاح العربي
التحديات والمشاغل التي تواجه المجتمع المدني

يسر منتدى الإصلاح العربي أن يقدم للمشاركين في مؤتمره الثالث، والذي يركز على التحديات والمشاغل التي تواجه المجتمع المدني في مجتمعاتنا العربية وذلك من خلال عدد من المحاور الرئيسية التي تتناول موضوعات تتعلق بتمكين المرأة، والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وعمالة الشباب، والشفافية، وحقوق الإنسان، وقضايا البيئة.

وقد قام عدد من الخبراء المصريين والعرب والأجانب بإعداد بعض الأوراق التي تعبر عن رؤيتهم ،في كل المحاور السابقة للمساهمة في فتح الحوار حول القضية الرئيسية التي يستهدفها المؤتمر الثالث للإصلاح العربي عن كيف يمكن للمجتمع المدني أن يواجه التحديات التي تحول دون زيادة مساهمته وفاعليته في عملية الإصلاح بمفهومها الشامل. وسوف يقوم منتدى الإصلاح العربي بتنمية وتنظيم الأفكار التي وردت في كل هذه الأوراق، بالإضافة إلى المناقشات التي ستدور في المؤتمر لإعداد مسودة التقرير النهائي للمؤتمر لعرضها على ورشة عمل تضم بعض الخبراء المشتركين في المؤتمر وغيرهم من المتخصصين في موضوعات المؤتمر للوصول إلى تقرير نهائي يمكن طباعته في صورة كتاب سوف يتاح بعد طباعته لجميع المشاركين في المؤتمر.

منتدى الإصلاح العربي

تمكين المرأة

تمكين المرأة في الواقع المصري

د. قدري حفني

أين نحن – في مصر – من تمكين المرأة من خلال آليات الإقراض الجماعي؟

أ. لميـــاء الأيوبي

تمكين المرأة في الواقع المصري

قدري حفني

أصبحت المطالبة بتمكين المرأة فقرة ثابتة في برامج العديد من مؤسسات المجتمع المدني, بل و الأحزاب أيضا علي مختلف أطيافها, و لعل استعراض أهداف المجلس القومي للمرأة تعبر عن مجمل الخطوط العامة التي تسعي إليها منظمات المجتمع المدني في مصر, و التي تتمثل في:

- حق الانتخاب والترشيح
- حق المشاركة في صياغة وتنفيذ السياسات العامة .
- حق شغل الوظائف العامة على كافة المستويات
- حق المشاركة في المنظمات غير الحكومية المعنية بالحياة العامة والحياة السياسية بصفة خاصة
- الالتزام بتحقيق التمثيل المتوازن بين الرجال والنساء في جميع الأجهزة واللجان الحكومية وكذلك السلطة التنفيذية والقضائية .
- التعهد بالالتزام بزيادة نسبة مشاركة النساء في جميع المناصب العامة والحكومية والإدارية.
- اتخاذ كافة التدابير الإيجابية التي تحقق المساواة النوعية في مراكز السلطة وصنع القرار
- اتخاذ كافة التدابير بما فيها المتعلقة بالنظم الانتخابية لتشجيع الأحزاب السياسية على الدفع بالنساء في جميع المناصب العامة المنتخبة وغير المنتخبة منها بنسب ومستويات متماثلة مع الرجال .
- حماية الحق المتساوي لكل من الرجال والنساء في المشاركة في الأنشطة السياسية بما فيها عضوية الأحزاب والنقابات والاتحادات .
- مراجعة تأثير النظم الانتخابية على تمثيل النساء في المجالس المنتخبة وتعديل هذه الأنظمة عند الحاجة .
- متابعة وتقويم تقدم تمثيل النساء في مراكز صنع القرار من خلال جمع المعلومات الكمية والكيفية بصفة دورية سنوية عن وضعية النساء والرجال في مراكز صنع القرار والإعلام عنها
- ضمان فرص متساوية للنساء والرجال في التعيين للمناصب العامة.
- إنشاء آلية حكومية لمتابعة التقدم الذي يتحقق في هذا الصدد
- دعم المنظمات غير الحكومية والمراكز البحثية التي تقوم بدراسة مشاركة المرأة في صنع القرار ومدى تأثيرها على عملية صنع القرار وبيئته .
- تشجيع مشاركة أكبر للنساء المحليات في اتخاذ القرار على كافة المستويات .
- اتخاذ كافة التدابير التي من شانها مساعدة المرأة على الجمع بين دورها في الأسرة ودورها في العمل العام بما في ذلك التوزيع العادل للمسئوليات داخل الأسرة .

- تحقيق التوازن النوعي في التعيينات والترشيحات بالأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة خاصة المناصب العليا
- اتخاذ التدابير الإيجابية لخلق كتلة مؤثرة من القيادات النسائية في المواقع الإستراتيجية لصنع القرار .
- مراجعة معايير التعيين والاختيار لعضوية اللجان الاستشارية ومراكز صنع القرار والمناصب العليا لضمان عدم تمييز هذه المعايير ضد النساء .
- تشجيع جهود المنظمات غير الحكومية والاتحادات والنقابات والقطاع الخاص لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء في المناصب على كافة المستويات .
- إعداد إستراتيجية إعلامية لخلق جدل عام حول الأدوار الجديدة للنساء والرجال في المجتمع.
- إعداد برامج للتقدم الوظيفي للنساء من جميع الأعمار تشمل التخطيط والمتابعة والتدريب وإعادة التدريب.
- تشجيع مشاركة النساء في المنظمات غير الحكومية في مؤتمرات الأمم المتحدة
- إعداد برامج تدريبية عن القيادة ورفع الروح المعنوية للسيدات ذوي الاحتياجات الخاصة والأقليات العرقية وذلك لتشجيعهن على المشاركة في صنع القرار.
- إعداد برامج تدريبية مستجيبة للنوع الاجتماعي للرجال والنساء للتشجيع على الدعوى إلى علاقات عمل تقوم على عدم التمييز واحترام الاختلاف والتنوع في أساليب العمل والإدارة .
- إنشاء آلية لتشجيع وتدريب النساء على المشاركة في العملية الانتخابية والنشاط السياسي.

و تقوم إستراتيجية المجلس في المجال التشريعي خلال المدة ٢٠٠٥ -٢٠١٠ على أساس محاور خمســـــــة:

المحور الأول: التدخل التشريعي لإزالة التمييز ضد المرأة

- التمييز في قانون التأمينات الاجتماعية
- التمييز ضد المرأة الريفية
- التمييز في قانون العقوبات
- التمييز في قانون الضرائب
- التمييز في قانون الجنسية

المحور الثاني: الإصلاح التشريعي

- قانون جديد للأسرة
- تخصيص مقاعد للمرأة في المجالس التشريعية والمحلية

المحور الثالث: متابعة حسن تنفيذ القوانين

- قانون محاكم الأسرة
- قانون التأمين على الأسرة وصندوق النفقات
- القانـــــون ١ لسنة ٢٠٠٠ (قانون الخلع)

المحور الرابع: تدعيم المناخ الثقافي المساند لحسن تطبيق الدستور والقانون

- حملات لتوعية المرأة بحقوقها القانونية وبالاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.
- مساندة المرأة في الحصول على الرقم القومي والقيد في جداول الانتخابات.
- الدعوة لتعيين المرأة قاضية، خاصة في مجلس الدولة ومحاكم الأسرة.

المحور الخامس: رفع التحفظات على الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة

أما فيما يتعلق بالأحزاب فإن وثائق الحزب الوطني الديمقراطي تؤكد أن التنمية الشاملة لا يمكن أن تتحقق في مجتمعنا دون مشاركة إيجابية من المرأة. وقد أفردت المبادئ الأساسية للحزب مادة مستقلة أشارت إلى أن الحزب "يؤمن بأهمية دور المرأة باعتبارها نصف المجتمع ويسعى لتفعيل إسهامها في الحياة العامة، ولتبنى سياسات تؤدى إلى تدعيم مكانتها اقتصادياً واجتماعياً وتشجيعها على المشاركة السياسية بجميع صورها". ويدرك الحزب أن المرأة لا تعبر عن قطاع أو فئة متجانسة، وإنما تتنوع من حيث الفئة العمرية والانتماءات الجغرافية والمهنية ودرجة تعليمها، كما تتنوع اهتماماتها واحتياجاتها، ومن ثم من المهم صياغة وتبنى سياسات تتسم بالشمول والتكامل وتتعامل مع كافة شرائح المرأة وفئاتها وتلبى احتياجاتها مع تنوعها. ويدرك الحزب أيضاً أن تمكين المرأة هي عملية شاملة تتطلب تعاون كافة أجهزة ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني. ومن ثم تنطلق سياسات تمكين المرأة من التأكيد على مبدأ المشاركة والتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني في وضع وتنفيذ وتقييم هذه السياسة. وفى ضوء الرؤية السابقة تسعى سياسات تمكين المرأة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١ – إدماج مكون المرأة في كافة السياسات العامة ذات الصلة.

٢ – تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

٣ – توسيع مشاركة المرأة في الحياة العامة.

٤ – القضاء على أى صور للتمييز ضد المرأة.

و رغم أن تعبير التمكين لا يرد حرفيا في وثائق حزب الوفد الجديد, فإن تلك الوثائق تؤكد "إيمان الوفد بأن المرأة هي نصف المجتمع، ولها دور رئيسي في حياة الأسرة والمجتمع والوطن، ولذلك يري الوفد ما يلي:

١ـــ كفالة حق المرأة في التعليم تماماً مثل الرجل حتى تتمكن من ممارسة دورها في إعداد أجيال صالحة.

٢ـــ للمرأة الحق الكامل في ممارسة كافة الحقوق السياسية من الانتخاب والترشيح وتولي المناصب الإدارية المختلفة.

٣ـــ للمرأة دور مهم في العمل المدني، وبخاصة في مؤسسات رعاية الأمومة والطفولة ورعاية الأطفال الذين حرموا من الحياة الكريمة داخل أسرة.

٤ـــ تبني التشريعات والقوانين التي تكفل حقوق المرأة، وتنظم علاقتها بالعمل في حالة الولادة وتربية الأطفال.

٥ـــ التوسع في جهود تنظيم الأسرة باعتبارها قضية حيوية لمستقبل البلاد وضمان الحياة لشعبها، وذلك من خلال خطة قومية محكمة تشارك فيها كافة أجهزة ومؤسسات الدولة الصحية والاجتماعية والدينية ومنظمات المجتمع المدني.

٦ـــ دعم مؤسسات رعاية الأطفال.

٧ـــ التوعية اللازمة لضمان حصول كل طفل علي نصيبه كاملاً من التطعيمات ضد الأمراض المختلفة.

٨ـــ التركيز علي صحة الطفل وبنائه عقلياً وجسدياً وفكرياً.

٩ـــ الاهتمام ببرامج رعاية الأطفال خلال فترات الأجازات الصيفية من المدارس.

كذلك فإن وثائق حزب التجمع تؤكد سعي الحزب إلى تغيير الأوضاع الظالمة للمرأة ومساندة الحركة النسائية من أجل:

- الدفاع عن حق المرأة في العمل ومواجهة كافة الدعوات المعادية لذلك سواء رسمية أو غير رسمية.
- مساواة المرأة بالرجل في قوانين التأمينات الاجتماعية سواء فيما يتعلق باستحقاق المعاش ونسبته وفى الإحالة للمعاش (مبكر أو غير مبكر) والتأمين ضد البطالة.
- تثبيت العاملات بعقود مؤقتة وتوفير الضمانات القانونية والصحية لهم.
- زيادة مبلغ الضمان الاجتماعي الذي يتم صرفه للمرأة المعيلة لأسرتها من الضمان الاجتماعي بما يتلاءم مع الارتفاع الشديد في الأسعار.
- قانون جديد يساوى بين المرأة والرجل في التعيين بمختلف الوظائف وتولى المناصب العامة.

- قانون جديد للأحوال الشخصية يتأسس على مبدئي العدل والمساواة كما أقرتها الشريعة السمحة وإصدار قانون جديد للأسرة يقوم على حماية جميع الحقوق لجميع أطراف الأسرة وسد الثغرات الموجودة بالقانون الحالي.
- مد مظلة التأمين الصحي للمرأة غير العاملة.
- تشجيع اهتمام النساء العاملات بالمشاركة في النشاط النقابي والتقدم لشغل المواقع القيادية النقابية.
- العمل من أجل إقامة أوسع شبكة من دور الحضانة ورياض الأطفال والملاعب والحدائق المجانية.
- محو أمية النساء ومقاومة تسرب الإناث من التعليم.
- استحداث برامج تدريب وتعليم للباحثات عن عمل يرعاها الصندوق الاجتماعي والنقابات.
- العمل على تكوين اتحاد نسائي ديمقراطي مصري.
- استكمال بعض مواد قانون الجنسية للعمل على تحقيق المساواة القانونية للجنسين.

و لعلنا نخلص مما سيق إلي أن مؤسسات المجتمع المدني و الأحزاب السياسية المصرية الرسمية تكاد تتفق علي أن المرأة في حاجة إلي تمكين, و أن ذلك التمكين يجب أن يكون متوافقا إلي أقصي درجة ممكنة مع الدعوة العالمية في هذا الشأن, و أنه إذا كان ثمة تحفظات فإنها ينبغي أن تكون قليلة ما أمكن. ذلك هو الموقف الرسمي بشقيه الحكومي و المدني.

في مقابل ذلك الموقف ثمة موقف آخر تعبر عنه جماعة الإخوان المسلمين. لقد أصدرت الجماعة قبيل انتخابات ٢٠٠٥ ما يعرف بمبادرة الإصلاح. أشارت فيها إلي إن المرأة هي نصف المجتمع وهى القائمة على تنشئة الأجيال رجالا ونساء، فلا ريب في استحقاقها أن تكون الجنة تحت أقدامها، وهى مخلوق طاهر مكرم كرمه الله تعالى كما كرم الرجل (ولقد كرمنا بني آدم...) وهى مخلوق عاقل ورشيد وهى مخاطبة بالخطاب الإلهي في القرآن والسنة كخطاب الرجل ومكلفة مثله ومسؤوليتها كاملة، فمسؤوليتها الجنائية والمدنية كالرجل وذمتها المالية كاملة، وجميع تصرفاتها المالية صحيحة ونافذة دون الحاجة إلى موافقة زوج أو أب أو أخ أو غيرهم، ونطاق قوامة الرجل على زوجته محصور في مسائل المشاركة الزوجية –فقط– وهى قوامة مودة وتراحم وتشاور في مقابل مسؤوليات يتحملها الزوج.

و تخلص المبادرة في هذا الصدد إلي:

١. أن من حق المرأة المشاركة في انتخابات المجالس النيابية وما هو في مثلها.

٢. من حقها أن تتولى عضوية هذه المجالس في نطاق ما يحفظ لها عفتها وحيادها وكرامتها دون ابتذال.

٣. من حقها تولي الوظائف العامة **عدا الإمامة الكبرى وما في حكمها**.

٤. القضاء على الأمية المتفشية بين النساء ولا سيما في الريف.

٥. تضمين مناهج **التعليم ما يتناسب مع طبيعة المرأة ودورها وحاجتها.**

٦. صيانتها في كل مكان: في وسائل الانتقال وفى أماكن العمل."

و لعل التعبير الأوضح عن رؤية تيار الإخوان المسلمين في هذا الصدد نستطيع رصده في وقائع مؤتمر "الأسرة في ظل العولمة" الذي نظمته جمعية العفاف الخيرية بالأردن بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠٠٤ م في مدينة عمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، تحت شعار "أسرتنا حصن أمتنا"؛ حيث تقدمت الدكتورة "مكارم الديري" ـــ الأستاذ المساعد بجامعة الأزهر الشريف ومسئول قسم الأبحاث باللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل و مرشحة جماعة الإخوان المسلمين في انتخابات ٢٠٠٥ ـــ بورقة بعنوان "دراسة نقدية بين ميثاق الطفل في الإسلام والمواثيق الدولية" نبهت فيها "إلي ما تضمه المواثيق الدولية الخاصة بالطفلٍ من إشكاليات وسلبيات وقعت فيها هذه المواثيق؛ منها ما يتعلق بالتناقض في نصوص مواد الاتفاقيات، ومنها ما هو خاص بمصطلحات الوثائق كمصطلح الصحة الإنجابية والجنسية للمراهقين، ومنها ما يتعلق بماهية مشكلات الطفل في كل دولة" و ذكرت إن هذه الوثائق حاولت فرض النموذج الغربي لتنظيم حياة الأطفال في العالم وعولمتها، كما عرضت المهندسة "كاميليا حلمي" ـــ أمين عام اللجنة الإسلامية للمرأة والطفل ـــ ورقة بعنوان " مصطلح الجندر : المنشأ ، المدلول، والأثر"، تناولت فيها بإيجاز تاريخ ما أسمته بالحركات الأنثوية المتطرفة التي ارتبط بها مصطلح الجندر. وأوضحت أن الفارق بين "الدعوة إلى تحرير المرأة وإنصافها"، وبين "النـــزعة الأنثوية المتطرفة (feminism) " التي تبلورت في الغرب في ستينيات القرن العشرين، والتي تقلدها قلة قليلة من النساء الشرقيات، لهو فارق جوهري في الأهداف والمفاهيم والتطبيقات. كما أوضحت أن دعوات وحركات تحرير المرأة استهدفت إنصافها من الغبن الاجتماعي والتاريخي الذي لحق بها في القرون السابقة للحضارة الغربية مع الحفاظ على فطرة التميز بين الأنوثة والذكورة، وتمايز توزيع العمل وتكامله في الأسرة والمجتمع، على النحو الذي يحقق مساواة الشقين المتكاملين بين الرجال والنساء، دون إعلان للحرب على الدين أو على الفطرة أو على الرجل على العكس من النـــزعة الأنثوية المتطرفة (feminism) أو الأنثوية الراديكالية التي أعلنت الحرب على الرجال وعلى الدين وحتى على التاريخ الذي وصفته بأنه تاريخ "ذكوري" يحكي قصة الرجل. وقالت إن هؤلاء النسوة رفضن أن تقوم المرأة بدورها الفطري في تربية الأطفال، وعملن جاهدات لإخراج المرأة للعمل بهدف الاستقلال الاقتصادي، وحقّرن كثيرا من قيمة الدور الجليل الذي تقوم به الأم في تنشئة الأجيال بحجة انه عمل غير مدفوع الأجر. و أكدت أن الحركة الأنثوية عندما تتحدث عن تمكين المرأة women empowerment فإنها تعني تمكين المرأة في صراعها مع الرجل، ولا تعني بها إصلاح وضع المرأة، وبالتالي فقد طالبت تلك الحركة بإلغاء ريادة الزوج للأسرة، بل تمادت إلى رفض الأسرة والزواج بزعم أنه سجن للمرأة, و طالبت بملكية المرأة لجسدها وحريتها التامة في الممارسة الجنسية مع من تشاء، إي حرية ممارسة الفاحشة دون وازع أو حساب. ولعلاج ظاهرة الحمل المبكر التي نشأت بسبب تلك الحرية، طالبت تلك الحركات بتعليم الجنس للصغار في المدارس في المرحلة الابتدائية، وتسهيل الحصول على موانع الحمل ورفع الحظر عنها، وتوفيرها في الجامعات والمدارس، بأسعار رمزية أو بدون سعر، وتمكين المراهقين والمراهقات من الحصول عليها، وذلك تلاشيا لحدوث الحمل المبكر،

وانتقال الأمراض التناسلية، واستكمالا للمنظومة، طالبت بإباحة الإجهاض وقتل الجنين، وفي إطار ما يقولون إنه (حق المرأة في الاختيار) وغير ذلك!

وأشارت كاميليا حلمي إلى مطالبة تلك الحركات بإعادة صياغة اللغة، وهنا ظهر مصطلح النوع (gender) بدلا من رجل وامرأة لوصف علاقة الجنسين وتوسيع مفهوم الأسرة لتكون هناك أسرة تقليدية وأسرة غير تقليدية، أو لا نمطية خاصة بالشاذين جنسيًا أو مجموعات إباحية تعيش مع بعض، وكلمة "الأدوار النمطية" لوصف الأدوار الأساسية لكل من الرجل والمرأة في الأسرة، وكلمة يقولون (حق المرأة في الاختيار) بدلا من الإجهاض و قتل الجنين وغير ذلك، وأكدت أن "مكمن الخطر هنا؛ فإن الذي تغير ليس حروفًا وكلمات وإنما مضامين ومعان وثقافة وفكر".

وتحذر ورقة د. كاميليا من سعي الأنثوية إلى تعميم علاقات ومفهوم النوع بما يعرف بإدماج منظور الجندر (مؤسسة الجندر gender mainstreaming) في كل مناحي الحياة ومؤسسات المجتمع سواء الحكومية أو غير الحكومية، وذلك بهدف عمل تغيير جذري في مجموع علاقات الجنسين داخل الأسرة وفي المجتمع على حد سواء، مما يهدد بهدم النظام الأسري الذي تتمتع به مجتمعاتنا الشرقية والمسلمة، ويجعله عرضة للضياع تماما كما هو حال المجتمعات الغربية.

وأوضحت الورقة أن السبيل إلى تعميم تلك الأفكار الشاذة هو عولمتها وختمها بختم الأمم المتحدة التي استولت الحركة الأنثوية الغربية المتطرفة على "لجنة المرأة" فيها، ونجحت في صياغة هذا الشذوذ في "وثائق دولية" مرورا باتفاقية "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1979 "cedaw"، ووثيقة مؤتمر السكان سنة ١٩٩٤م، ووثيقة بكين ١٩٩٥ وحتى اتفاقية حقوق الطفل ١٩٩٠ وتلتها وثيقة عالم جدير بالأطفال٢٠٠٢، فغدا هذا العوج الفكري والشذوذ السلوكي جزءا من المنظومة الغربية التي يراد فرضها – بالعولمة– على العالمين.

وفى ختام المؤتمر أوصى المجتمعون بالتأكيد على المفهوم الصحيح للأسرة واعتبار الزواج الشرعي بين الذكر والأنثى هو المدخل الوحيد لبناء الأسرة, والعمل على تأصيل المصطلحات والمفاهيم الأساسية الخاصة بالأسرة والمرأة والطفل وتحريرها من اللبس والغموض والتشويه المتعمد، ونشرها وترجمتها إلى اللغات الأخرى، وإدخال المفاهيم المتعلقة بالأسرة إلى مناهج التربية والتعليم المختلفة، وبما يتناسب مع المرحلة العمرية، لما لذلك من أثر كبير في تعزيز المفاهيم الصحيحة والمستمدة من تعاليم دينها الحنيف وقيمها الأصيلة.

لقد آثرنا أن نعرض بشيء من التفصيل لموقفين فكريين متمايزين بشأن "تمكين المرأة", و قد سعي أنصار كل موقف لتشييد رؤيتهم في المجتمع, و ما زال سعي الجميع مستمرا. تري ماذا يجري علي أرض الواقع؟

السعي لم ينقطع –كما سبق أن أشرنا– عن تمكين المرأة اقتصاديا و سياسيا و اجتماعيا, و الدعوات لا تنقطع لتعديلات تشريعية واجبة في مجالات عدة مثل قوانين الانتخابات لضمان حصة للمرأة في المجالس التشريعية, و قوانين

الأحوال الشخصية, و قوانين العمل, و غير ذلك من القوانين. و لسنا بصدد الإشارة إلي تلك الترسانة الهائلة من القوانين التي تكفل للمواطنين حقوقا لا يعرفون سبيلا إلي نيلها نظرا لتعقد تلك القوانين أو لجهله المواطنين بوجودها أصلا, أو لتجهيلهم الذي قد يكون متعمدا بمضمونها إلي جانب إمكانية الالتفاف القانوني حول أي نص تشريعي و الأمثلة علي ذلك تفوق الحصر, فضلا عن ما نعانيه من بطء أو تباطؤ إجراءات التقاضي. تفعيل التشريعات القانونية يتطلب أولا رفع مستوي الوعي بالحقوق التي يكفلها القانون و سيادة مناخ فكري سياسي يضمن مساندة آليات ضمان التنفيذ بما فيها آليات الاحتجاج الجماهيري المدني علي تعطيل إعمال تلك القوانين. بعبارة أخري فإن أية تعديلات تشريعية يمكن أن تفقد الكثير من قيمتها إذا لم يتوافر لدي من تصدر لهم تلك القوانين الوعي الفكري بما تحمله تلك التشريعات.

السعي لم ينقطع أيضا لزيادة فرص المرأة في محو الأمية و التعليم عامة؛ و الإنجازات لا تنكر في هذا المجال. مشاريع تعليم الفتيات تتزايد, و أعداد المدارس المخصصة لهذا الغرض تتزايد, و أعداد الفتيات اللاتي يتعلمن يتزايد أيضا؛ غير أن الأمر الملفت للنظر أن ذلك التزايد الكمي لم يؤد إلي تغير كيفي كبير في تحديث الأفكار و الاتجاهات للخريجات من تلك المدارس بل و من الجامعات أيضا بما يتفق مع ما تسعي إليه المنظمات الرسمية الحكومية و المدنية علي حد سواء.

السعي لم ينقطع أيضا في مجال فتح أبواب العمل أمام المرأة, و نسبة النساء العاملات و المعيلات تتزايد, و لكن لعله مما ينبغي أن يلفت النظر أن أعدادا لا يستهان بها من خريجات الجامعات يكن عازفات عن العمل إلا مضطرات بمعني أنه من الأفضل للمرأة ألا تعمل إذا ما استطاعت, بل إن نسبة قد لا يستهان بها من النساء العاملات يتبنين هذا الرأي.

لقد شهدنا تكثيفا للدعوة إلي مشاركة المرأة في العملية الانتخابية, و شهدنا تزايدا في نسبة النساء اللاتي حصلن عل بطاقاتهن الانتخابية, بل و شهدنا أعدادا من النساء يتزاحمن للإدلاء بأصواتهن, إلا أن ثمة ملاحظتين تستحقان التوقف:

الملاحظة الأولي: إن الحزب الوطني فضلا عن بقية الأحزاب الرسمية التي تبنت الدعوة لتمكين المرأة قد أحجمت عن ترشيح النساء, و كان المبرر المعلن و الذي يبدو حقيقيا, أن فرصة النساء في المنافسة الانتخابية ضئيلة, لكن أحدا لم يضع يده بوضوح علي السبب في تلك الضآلة.

الملاحظة الثانية: أن الاتجاهات العامة لتصويت النساء كانت تميل فيما يبدو صوب التيار الذي ينظر إلي الدعوة لتمكين النساء بحذر شديد باعتبارها دعوة تغريبية تتعارض مع مقدساتنا.

خلاصة القول

إن نظرة سريعة إلي ما سبق كفيلة بأن نتبين أن الجانب الأكبر من جهود تمكين المرأة يصب في صياغة نموذج جديد حقا و لكنه لامرأة أكثر قدرة علي مقاومة محاولات التحديث بعامة و محاولات تحديث المرأة علي وجه

الخصوص, نموذج ينسجم بما يكاد يشكل الطابع القومي العام للمجتمع المصري بعامة رجالا و نساء: نموذج أميل للمحافظة ومقاومة التحديث, نموذج يؤكد تميز الرجال.

لا نستطيع الزعم بأن هذا النموذج المحافظ يشمل الجميع, و لكنا لا نستطيع أيضا أنه نتجاهل أنه يكسب أرضية آخذة في الاتساع لعوامل عديدة تاريخية و محلية و إقليمية و عالمية, و السؤال هو:

هل تسعي مؤسساتنا الرسمية الحزبية و الحكومية و المدنية لتعديل ذلك الاتجاه؟ أم أنها تسعي للتوافق و التناغم معه؟ و إذا كان الخيار هو الخيار الأول؛ فما هي المداخل لذلك التعديل؟ و قبل كل ذلك هل من يسعون لإحداثه يقبلون و يستطيعون دفع الثمن؟

أين نحن – في مصر – من تمكين المرأة من خلال آليات الإقراض الجماعي؟

لمياء الأيوبي
كلية التجارة، جامعة الإسكندرية

تمكين المرأة: ما زال الطريق طويلا

بالرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة المصرية لتحسين أحوال المرأة والحد من الممارسات التي تدعم عدم المساواة على أساس النوع الإجتماعي، إلا أن النتائج تشير أن الطريق ما زالا طويلا أمام مصر لتحقيق مبتغاهـــا. فتقرير تنمية الموارد البشرية ٢٠٠٤ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشير إلى وجود فروق واضحة بين الجنسين في مصر. حيث احتلت مصر المرتبة رقم ٩٩ بالمقارنة مع ١٤٤ دولة أخرى وفقا لمؤشر التنمية المرتبطة بالنوع الإجتماعي Gender Development Index (GDI)[1] والذي يعكس قيمة متدنية وصلت إلى 0.634 (بالمقارنـــة إلى 0.955 حققتها النرويج والتي احتلت المرتبة الأولى و0.832 التي حققتها دولة البحرين التي تبوأت المرتبة رقم ٣٩)، ليتفوق عليها بذلك عدد من الدول العربية الأخرى مثل الكويت ولبنان والسعودية والجزائر والأردن وتونس. أما فيما يتعلق بمقياس التمكين على أساس النوع الإجتماعي[2] Gender Empowerment Measure (GEM) فقد تبوأت مصر المرتبة رقم ٧٥ ضمن ٧٨ دولة عالمية بقيمة وصلت إلى 0.266 (بالمقارنة إلى 0.908 حققتها النرويج والتي احتلت المرتبة الأولى و0.395 التي حققتها دولة البحرين التي تبوأت المرتبة رقم ٦٦). وتفوقت عليها أيضا عدد من الدول العربية على رأسها الكويت وقطر وعمان ولبنان (UNDP Human Development Report, 2004).

وهكذا فإن ما سبق يشير إلى الحاجة الماسة إلى بذل المزيد من الجهود بهدف تمكين المرأة. ويشير الـــتمكين إلى عملية دعم وزيادة قدرة الأفراد والجماعات على الاختيار وتحويل هذه الاختيارات إلى أفعال ومخرجات. ويرتبط بالمفهوم فكرة تراكم الأصول الفردية والجماعية ورفع كفاءة الإطار الإطار التنظيمي والمؤسسي الحاكم لهذه الأصول. ومن ثم فإن تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا، وسياسيا أيضا، يمثل ركيزة أساسية لدفع الجهود الرامية إلى تنمية البشرية والحد مـــن الفقر.

---

[1] مؤشر التنمية المرتبط بالنوع الإجتماعي هو مؤشر التنمية البشرية والذي تم تعديله وفقا إلى الممارسات التي تدعم عدم المساواة بين الجنسين.

[2] بينما يركز المؤشر السابق على التفرقة بين الجنسين فيما يتعلق بالقدرات الأساسية، فإن مقياس التمكين على أساس النوع الإجتماعي يركز على الدور الذي تلعبه المرأة في الحياة الإقتصادية والسياسية.

وبالرغم من أن التمكين السياسي يمثل مصدرا للاهتمام في حد ذاته، إلا أن الآثار المباشرة الناتجة عن القصور الإقتصادي الإجتماعي تؤثر في حياة النساء الفقيرات بصورة أكثر وضوحا. فقد أثبتت الدراسات أن دور المرأة لا يقتصر على الدور الحيوي الذي تلعبه في المجتمع بصورة عامة، حيث يفوق الاسهام المادي للمرأة حجم الاسهام الذي يقدمه الرجل والذي ينعكس بدوره في مستوى الانفاق داخل الأسرة على الغذاء والتعليم والصحة. فغالبا ما توجه المرأة الدخل الذي تحققه لخدمة احتياجات أسرتها. كما أن حصول المرأة على تعليم أفضل له عواقبه الإيجابية والتي تنعكس على نظام التغذية وتربية الأولاد والقضايا المتعلقة بتنظيم النسل (El Leithy, n.d).

تسود الممارسات التي تدعم ظاهرة *تأنيث الفقر*، أو بمعنى آخر، حرمان المرأة من حق متساوي فيما يتعلق بفرص العمل (من حيث طبيعة النشاط الإقتصادي والعائد المادي) في الدول العربية ككل. فالنظم الإقتصادية التقليدية لا تنطوي على سياسات واضحة لتوكيد تمكين المرأة ولا تقدم آليات واضحة للجمع بين عدم التفرقة بين الجنسين والمساواة الإقتصادية (UNIFEM, 2000). فمعظم الأنشطة التي تقوم بها المرأة مثل الأعمال المترلية، والأنشطة الزراعية والعمل من خلال مؤسسات تديرها الأسرة لا تندرج تحت مسمى النشاط الإقتصادي. ويزيد الموقف سوءا الفروق الواضحة في التعليم بين الجنسين، علما بأن التعليم يمثل متطلبا أساسيا لمساعدة المرأة في تحسين مستوى معيشتها وتمكنيها من ممارسة حقها للإدلاء برأيها في محيط الأسرة والمجتمع والعمل والسياسة.

وترجع ظاهرة تأنيث الفقر/البطالة في مصر والدول العربية بصورة عامة إلى:

- عجز المرأة عن الحصول على فرص عمل متساوية (من حيث طبيعة النشاط والعائد المادي) نظرا لتفاوت المقومات (التعليم والمهارات الأخرى اللازمة). وهو ما يفسر بدوره ارتفاع نسبة السيدات العاملة في القطاع غير الرسمي (والذي لا يتميز بدرجة عالية من النمو) بالمقارنة مع الرجال.
- الموروث الثقافي والديني والذي يحد من قدرة المرأة على الانخراط في بعض الأنشطة الإقتصادية، ولا يقدر صورة "المرأة العاملة".
- تقوم المرأة العربية بممارسة بعض المهام مثل تربية الأطفال والتنظيف والطهي وإدارة شئون مترلها، بالطبع دون مقابل مادي.

تمكين المرأة: البحث عن حلول غير تقليدية

بالرغم من الاتفاق العام على الدور الذي يلعبه تمكين المرأة كآلية للخروج من دائرة الفقر، إلا أن الطرق التقليدية تعجز عن تقديم حلول قابلة للتطبيق. ومن ثم، فإن هناك حاجة ملحة للبحث عن حلول مبتكرة نظرا لافتقار هذه الطبقة إلى رأس المال المادي اللازم لإنشاء مشروع جديد بالإضافة إلى رأس المال البشري (ويشمل المهارات اللازمة

ومبادىء القراء والكتابة) اللازم للالتحاق بسوق العمل. وتستند هذه الحلول المبتكرة إلى رأس المال الذي لم تفقده هذه السيدات بعد.. شخصهن والشبكات الإجتماعية اللاتي ينتمين إليها!!! يقول محمد يونس، مؤسس بنك جـــرامين: "إن الفقر لا يرجع إلى انعدام رأس المال البشري أو وجود عجز في جانب الحاجة في سوق العمل، وإنما يرجع إلى قصور في المداخل التي نتبعها لمواجهة هذه المشكلة. ففهمنا الخاطىء للقدرات البشرية وعجزنا عن وضع أطر ومفـــاهيم نظريـــة ومؤسسية وسياسات عامة لدعم واستغلال هذه القدرات هي الأسباب الحقيقية لظاهرة الفقر" (Yunus, 1998).

وانطلاقا من فكرة تولدت في ذهن محمد يونس ببنجلاديش، سرعان ما انتشرت حركة الإقراض متناهي الصغر حول العالم، لتبث الأمل في نفوس الفقراء، خاصة السيدات منهم. فرأس المال الإجتماعي والذي يـــشمل الـــشبكات الإجتماعية للفقراء والقيم والثقة السائدة في هذا الإطار، تمثل إحدى الموارد الرئيسية التي تعتمد عليها هذه الفئـــة لإدارة الخطر، ومن ثم فإنه من الواجب علينا أن نقوم بالبحث عن طرق لاستغلال هذه الشبكات، بدلا من أن نسعى بـــاحثين عن بديل لها. وقد أثارت التجارب الناجحة (من حيث معدل السداد) لبعض برامج الإقراض الجماعي في دول مثـــل بنجلاديش وبوليفيا ومالي وتايلاند وزيمبابوي المزيد من الاهتمام لتطبيق هذه الآلية في العديد من الدول العربية مثل مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس والضفة الغربية وغزة واليمن. حيث قدمت الأرقام برهانا على أن إقراض الفقراء أمـــرا ممكنا وأن المشروعات متناهية الصغر التي يتم تمويلها تعد طريقة فعالة لمواجهة قضايا الفقر وعـــدم المـــساواة والتنميـــة (Ghatak, 1999; Morduch, 1999; Zephyr, 2004). ويجدر الإشارة إلى أن مثل هذه البرامج قـــد لاقت قبولا واضحا على المستوى السياسي لقدرتها على "مساعدة الفقراء في مساعدة أنفسهم" من خلال "دعمهم وليس تقديم الهبات والعطايا لهم" (Woolcock, 1999). وهكذا فقد أدى ظهور آلية لتمويل مشروعات الفقراء- كبديل لآليات الإقراض التقالدية – إلى نشر الأمل في مستقبل أفضل وحلم بالتخلص من الفقر من قلب امرأة بـــسيطة تبيـــع الخضروات وتدير عملها لعدة ساعات لترجع إلى منزلها لتدير شئون بيتها إلى كيان مؤسسة صغيرة تقوم بتشغيل مجموعة من العاملين. وبينما تم انشاء بعض هذه البرامج لأغراض اجتماعية تركز على خدمة المرأة بشكل أوسع وتقيس أدائهـــا على أساس قدرتها على الحد من الفقر، فإن بعض البرامج الأخرى تهدف إلى دعم دور المشروعات الخاص كأداة لمواجهة البطالة.

"بشاير الخير"، برنامج مصري للإقراض الجماعي

نبذة عن البرنامج

يعد برنامج بشاير الخير والذي تم انشائة في أواخر أكتوبر ١٩٩٩ لخدمة الفقراء – خاصة السيدات – أحد البرامج التابعة لجمعية أعمال الإسكندرية"[٣]. حيث يعتمد البرنامج على فكرة المسؤولية المشتركة (المأخوذة عن بنك جرامين) كبديل للضمان المادي الذي يفتقر إليه المقترضون متناهي الصغر. وتتراوح القروض التي يقدمها البرنامج من ١٠٠ جنيه[٤] وحتى ٥٠٠ جنيه على أن يتم تجميع الأقساط بصورة أسبوعية خلال فترة تتاروح ما بين ١٠-٢٠ أسبوع حسب ما هو موضح بالعقد. ويتم تحديد مبلغ القرض وفترة السداد بالنظر إلى تاريخ التعامل مع المقترضة. حيث يتم تسديد أول قرض خلال ١٠ أسابيع، لتصل الفترة إلى ٢٠ أسبوعا إذا ما أثبتت المقترضة حسن النية، علما بأن تاريخ التعامل المتميز للمقترضة بالإضافة إلى النشاط الذي تقوم ببمارسته قد يؤهلاها للحصول على مبلغ أكبر يصل أحيانا إلى ٨٠٠ جنيه. إن الآلية التي يقوم عليها برنامج بشاير الخير لا تقتصر فقط على تفعيل العلاقات الإجتماعية الموجودة بين أفراد المجموعة المقترضة، وإنما تقوم أيضا على استغلال العلاقات والروابط الموجودة بين المنسقات العاملات في المشروع والمقترضات، علما بأن المنسقات في كثير من الأحيان هن اللاتي يقمن بالإعلان عن خدمات الجمعية وتزكية الأعضاء.

وفي إطار الحد من الفقر وتمكين المرأة، يهدف مشروع بشاير الخير إلى:

١. تمكين المرأة اقتصاديا من خلال مساعدة المقترضات على الانخراط في النشاط الاقتصادي أو تمويل نشاط اقتصادي قائم، بغرض رفع مستوى معيشتهن.
٢. تمكين المرأة اجتماعيا من خلال تحسين الحالة الإجتماعية والتعليمية والصحية للمقترضات وأسرهن.

برنامج بشاير الخير – فرع الإسكندرية[٥]

تم اطلاق مشروع بشاير الخير في الإسكندرية عام ١٩٩٩ لتصل حجم القروض المقدمة إلى 19,736 قرض بما يوازي 5,548,450 جنيه مصري في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٤، علما بأن حجم القروض المقدمة من خلال فرع الإسكندرية تمثل ٥٠% من إجمالي عدد القروض المقدمة على مستوى المشروع ككل.

وقد تم في سياق الدراسة جمع البيانات من ٣٠ مجموعة ضمت ١٤٩ مقترضة. وتم اختيار العينة من الفروع الثلاثة الموجودة بالإسكندرية (حي شرق وحي غرب وحي وسط) حسب نصيب كل منهم من إجمالي القروض المنصرفة.

---

[3] البيانات الخاصة بالبرنامج مأخوذة عن رسالة الماجستير الخاصة بالباحثة تحت عنوان "اسهام رأس المال الإجتماعي كضمان، على أداء مؤسسات التمويل متناهي الصغر. دراسة حالة لبرنامج بشاير الخير ، أحد البرامج التابعة لجميعة أعمال الإسكندرية". كلية التجارة، جامعة الإسكندرية (٢٠٠٦).

[4] ١ دولار = 5.75 جنيه مصري

[5] يغطي البرنامج ٥ محافظات: الإسكندرية والبحيرة والمنوفية ومطروح وكفر الشيخ . تركز الدراسة على فرع الإسكندرية.

بالرغم من أن مؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج تشير إلى قدرتها على تغطية النفقات وازدياد ملحوظ في عدد المقترضين وما إلى غير ذلك من المؤشرات الإيجابية، إلا أن الباحثة أن إلقاء الضوء على بعض جوانب القصور في البرنامج من شأنه التعرف على الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها لتحسين أدائه.

الهدف الأول: التمكين الاقتصادي

- تتراوح القروض المقدمة من ١٠٠ جنيه (7.39 $) إلى ٥٠٠ جنيه (87$) لكل عضو من المجموعة المقترضة، وأحيانا ما تصل إلى ٨٠٠ جنيه (139.13$) في بعض الحالات الاستثنائية. وتشير البيانات إلى أن معظم القروض استخدمت لشراء الملابس بغرض بيعها (40.9%)، بينما تم توظيف باقي القروض لتمويل أنشطة أخرى مثل تطريز مفارش السرائر، وبيع مساحيق التجميل، وبيع الخضروات والأسماك وتربية الطيور، وتطريز الملابس، والخياطة، إنشاء مقهى / مطعم، وبيع العطارة وأدوات المطبخ، وما إلى غير ذلك. وكما هو ملاحظ فإن غالبية هذه الأنشطة غير انتاجية بطبيعتها، ومن ثم فإن امانية نمو هذه المشروعات تكاد تكون منعدمة. وبالرغم من أن صغر حجم القرض يعد من الأسباب المنطقية التي يمكن الاستناد عليها لتفسير هذه الظاهرة، إلا أن الإمكانيات والقدرات البشرية المحدودة لتلك المقترضات، والتي تمثل بدورها عائقا للخوض في بعض النشاطات الأخرى، تدعم الظاهرة.
- تقوم المقترضات – نظرا لالتزامهن بجدول السداد الأسبوعي – بالعمل في تلك المجالات التي تدر دخلا سريعا. كما أن الجداول الأسبوعية لا تمكن المقترضات من الادخار، مما يحد بدوره من قدرة هؤلاء المقترضات من التوسع في نشاطهن أو تحقيق الاستقلال الاقتصادي بعيدا عن الزوج أو الأولاد. هذا بالإضافة إلى أن القدرة المحدودة للنشاطات الممولة على النمو تؤثر بشكل غير مباشر على رفع المستوى الاجتماعي والتعليمي والصحي لتلك السيدات وأسرهن.
- استنادا إلى التقاليد الاجتماعية التي تدعم فكرة الخصوصية فيما يتعلق بالأمور المالية، بالإضافة إلى الموانع التي يفرضها الزوج فيما يتعلق بالاختلاط بالأقارب والجيران والأصحاب، فإن البيانات تشير إلى أن ٤ مجموعات فقط من ضمن ٣٠ مجموعة يقمن بتشغيل قروضهن في مشروع مشترك مما يزيد من قابيلة هذه المشروعات للنمو.

الهدف الثاني:التمكين الاجتماعي

تشير ممارسات البرنامج إلى بعض القصور في هذا السياق:

- تشير المؤشرات إلى وجود درجة منخفضة من الترابط بين أفراد المجموعة الواحدة، بالإضـــافة إلى خلـــل في منظومة الثقة والتعاون بينهم. ويرجع هذا إلى الموروث الثقافي والتقاليد بالإضافة إلى فشل البرنامج في صـــهر العلاقات بين أفراد المجموعة خلال الاجتماعات الدورية.
- لا يقوم البرنامج بعقد اجتماعات دورية للمجموعات باستثناء فرع حي غرب، نظرا لضيق المساحة داخـــل الفرع أو في بيوت أفراد المجموعة.
- بدء فرع حي غرب مؤخرا في تنظيم مجموعة من اللقاءات للمجموعات، تم فيها تناول موضوعات متعـــددة كختان البنات، وأمراض القلب ، وتنظيم الأسرة. إلا أن استطلاع أراء السيدات قد أشار إلى أن البرنامج لم ينجح في اختيار موضوعات مثيرة وجذابة للمقترضات. وأشارت بعض السيدات إلى أنهن يحبـــذن أن يقـــوم المدربين خلال هذه الاجتماعات باعطاءئهن دروس للخياطة أو التطريز، والتي من شأنها أن تساعدهم في إدارة مشروعاتهم أو مساعدة أفرد الأسرة.
- بدأ البرنامج في المرحلة الأخيرة بعقد فصول لمحو الأمية. وبالرغم من الباحثة لم تمكن من تقييم هذه الـــبرامج نظرا لظروف جمع البيانات، إلا أن الاستطلاعات المبدئية قد أكدت أن مثل هذه الفصول، بالرغم مما تمنحه من حوافز مادية وغير مادية، لا تثير المقترضات فالبعض من كبار السن يعتقدون أن التعليم لا يفيدهن وهـــن في مثل هذا السن المتقدمة، أمل البعض الآخر فقد أشار إلى عدم قدرتهن عل ترك بيوتهن وأطفالهن في غير أوقات العمل للالتحاق بهذه الفصول. أما المجموعة المتبقية من المقترضات فقد أشرن إلى أنهن متعلمات بالفعل.

ويشير ما سبق إلى غياب التفاعل العاملين على وضع مثل هذه البرامج التعليمية (فصول محو الأمية والمسؤولين عن تنظيم اللقاءات) والمقترضات للتعرف على احتياجتهن الحقيقية. ومن ثم فإن أهمية هذا البرنامج للمقترضات يقتصر على كونه مصدرا للتمويل فقط!

توصيات ومقترحات

تقترح الباحثة بعض المبادرات اللازم القيام بها لدعم مثل هذه البرامج على القيام بالدور المنوط بها:

١. يمثل قطاع التمويل متناهي الصغر مجالا جديدا في منطقة الشرق الأوسط. ومن ثم فإن الاستناد إلى المرجعيات العالمية الناجحة يجب أن يصاحبه إضفاء نتاج الخبرات الخاصة. فالخصائص المميزة لهذا النوع مـــن الـــبرامج، جداول السداد الأسبوعية وأحجام القروض، تعد عائقا لتحقيق أهداف هذه البرامج وهو ما يستلزم تطويع آلية الإقراض – بالإستناد إلى مجموعة من الحلول المبتكرة – لتلبية احتياجات الفئة المستهدفة.
٢. يجب أن يتم تنظيم مجموعة من اللقاءات للمجموعات بصفة دورية على أن يراعى اختيار موضوعات جذابـــة ومفيدة للسيدات الفقيرات.

٣. يجب أن يتجاوز الدور الذي تلعبه المؤسسة المقرضة تكوين المجموعات ومنح القروض إلى توثيق العلاقات بين أفراد المجموعات المقترضة. حيث أن مثل هذا التماسك والتقارب يعد مصدرا للدعم النفسي والمادي لتلـــك السيدات كما يزيد من إمكانيتهن في القيام بمجموعة من المشروعات المشتركة.

Women Empowerment and Group Lending in Egypt: Where do we stand?

Lamia El Ayouby
Faculty of Commerce
Alexandria University

Women Empowerment: A long way to go

Despite continuous attempts of the Egyptian Government to improve the status of women and to reduce the gender gap, results point to the fact that Egypt still has a long way to go to. The UNDP Human Development Report 2004 stresses the persistence of wide disparities between males and females in Egypt. Out of 144 countries, Egypt's ranked the 99th, according to the Gender-related Development Index (GDI)[6], with a GDI-value as low as 0.634. (compared to 0.955 for Norway occupying the highest rank and 0.832 for Bahrain occupying rank number 39). Other Arab countries, such as Kuwait, Lebanon, Saudi Arabia, Algeria, Jordan and Tunisia, obviously surpass Egypt along the index. Egypt further ranked poorly according to the Gender Empowerment Measure (GEM)[7]. At GEM- value that is low as 0.266 (compared to 0.908 for Norway occupying the highest rank, and 0.395 for Bahrain ranking 66), Egypt's rank was 75, amongst 78 wolrd countries, following other countries in the Arab region such as Kuwait, Qatar, Oman and Lebanon (UNDP Human Development Report, 2004).

Serious efforts are still needed to ensure women empowerment. Empowerment is the process of increasing the capacity of individuals or groups to make choices and to transform those choices into desired actions and outcomes. Central to this process are actions which both build individual and collective assets, and improve the efficiency and fairness of the organizational and institutional context which govern the use of these assets. The empowerment of women, socially, economically, as well as politically, therefore represents an indispensable prerequisite to the acceleration of human development and poverty eradication.

Though political empowerment is a concern in its own right, direct consequences of economic and social deprivation seems to be more pronounced and recognized among poor women. Studies have shown that not only are women positive contributors to the society at large, but that the contribution of the income earned by the females household to the family's level of spending on food, education, and health surpasses the contribution of male. Most of the income earned by women is family-oriented. Other externalities

[6] The Gender-related Development Index (GDI) is simply the Human Development Index (HDI) adjusted downward for gender inequality.

 While the GDI, measures gender inequality in terms of basic capabilities, the gender empowerment measure indicates whether women are able to participate in economic and political life.

include the positive consequences of a better education on the family, as reflected in healthy nutrition, proper children upbringing and fertility issues (El Laithy, n.d).

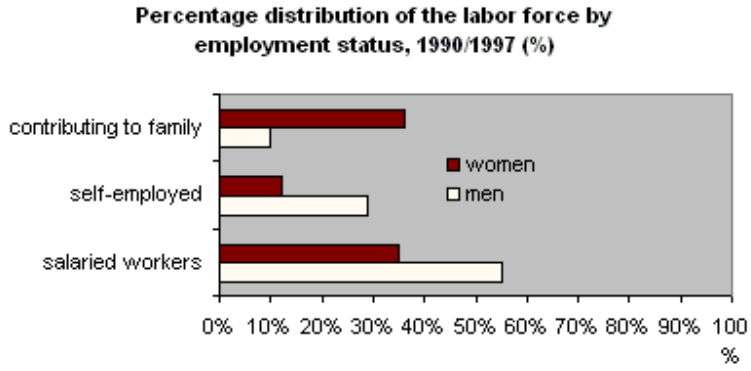

Source: UN, The World's Women

Practices enforcing the phenomenon of *feminizing poverty*, or in other words, depriving women from their right to an equal job opportunity (in terms of the nature of job, or payment) is an obvious phenomenon in the Arab region, as a whole. Conventional conceptions of the way in which economies operate offer limited guidance for policies to promote women's empowerment and ways to combine gender justice with economic justice (UNIFEM, 2000). Most women's work such as domestic work, farm work and work in family enterprises is not included in the definition of economic activity. The situation is further aggravated by educational gaps; education being an essential factor for improving women's living standards and enabling them to exercise greater "voice" in decision-making in the family, the community, the place of paid work, and the public arena of politics.

Feminizing unemployment/poverty in Egypt, and the Arab region in general, is argued to be the result of:

- Inability to seize equal job opportunities (in term of the nature and payback) due to unequal competencies due to limited human capital (in terms of education and other necessary skills). This in turn explains why the percentage of women involved in the informal sector (with a limited potential for growth) exceeds that of men.
- Cultural traditions and religious beliefs that restrict the women's ability to practice some jobs, and does not appreciate the image of the "working woman".
- Women in the Arab world are assigned other tasks such as bringing up their children, cleaning and cooking, and managing their house matters. These tasks – of course – go unpaid.

Women Empowerment: Thinking out of the box

Despite the agreement on women empowerment as a means out of chronic poverty, traditional methods fail to present applicable solutions. Lacking the necessary financial capital needed to start a business, as well as basic human capital (including basic literacy and necessary skills) needed to join the labor market, there is an increasing demand to

"think out of the box" and search for innovative solutions, which in turn build on what the women have not yet lost; themselves and the networks to which they belong!!! Muhammad Yunus, founder of the Grameen Bank argues that; “The cause of poverty is not lack of human capital or a lack of demand for labor. The reason there is so much poverty in the world is that we have never correctly addressed it as an issue. Poverty is caused by our inadequate understanding of human capabilities and by our failure to create enabling theoretical frameworks, concepts, institutions and policies to support those capabilities” (Yunus, 1998).

From a brainchild of the economist Muhammed Yunus in Bangladesh, the microcredit movement has made inroads around the world. In the process, poor households, especially female headed household, are given hope and the possibility to improve their lives through their own labor. Social capital, or in other words, the social networks of the poor where norms of reciprocity and trust prevail, is one of the primary resources they have for managing risk and vulnerability, and outside agents therefore need to find ways to complement these resources, rather than substitute for them. The successful experiences of some recent group-lending programs in terms of loan recovery rates, such as those in Bangladesh, Bolivia, Malawi, Thailand and Zimbabwe, has aroused a lot of interest in replicating them in other countries in the Arab region, including Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco, Tunisia, West Bank and Gaza, and Yemen. The numbers were seen as providing proof that the poor are 'bankable' and that self-employment through microcredit was a viable method for addressing the poverty, inequality, and development (Ghatak, 1999; Morduch, 1999; Zephyr, 2004). Such programs continue to enjoy strong support across the political spectrum for their capacity to "help the poor help themselves" by "giving them a hand up, not a hand out" (Woolcock, 1999). From a woman who sells vegetables in distant corners of the world operating her microenterprise for just a few hours a days because she has other responsibilities such as taking care of her children, to a small enterprise that employs several workers, hope is given that much poverty could be alleviated and that economic and social structures can be transformed fundamentally by providing financial services to low-income households (Brandsma & Chaouali, 1998; Impavido, 1997; Morduch 1999). In response to the needs of the less privileged entrepreneurs with limited capital base , these institutions, united under the banner of microcredit, share a commitment to serving clients that have been excluded from the formal banking sector (Morduch, 1999; Olomola, 2000). Some of the programs have primarily social missions, focusing on outreach to women and measuring success in terms of poverty alleviation. Others aim to promote private sector activity in the face of unemployment and under-employment (De Aghion & Morduch, 2000).

The "Blossoms of Micro-Enterprises Program"; an Egyptian group lending program [8]

An insight into the program

An affiliate of the Alexandria Business Association (ABA)[9]; the Blossoms of Micro Enterprises Program (*Bashayer el Kheir*), was launched in October 1999 to support the poorest of the poor with specific emphasis on helping Female Headed Households (FHH). As an alternative to the physical collateral which the target borrowers lack, the program adopts the "solidarity group' methodology in loan extension, similar to the group lending approach adopted by the Grameen Bank, as well as comparable experiences. According to the Blossoms of Micro Enterprises Program, the amount of the loan disbursed ranges from L.E[10] 100 to L.E 500. The installments are collected in weekly installments over a period that ranges from 10 to 20 weeks as the contract specifies. The amount of the loan, as well as the period of disbursement, is basically based on the history of interaction between the member and the ABA. Small loans, that are to be repaid over 10 weeks, are usually assigned to new members. As members prove to be trustworthy and committed as indicated by their repayment record and in light of their activity record, they are usually guaranteed subsequent finance and qualify for a larger loan which is to be repaid over a longer period. Outstanding performance of members makes them eligible for amounts that might exceed the norms reaching L.E 800 in exceptional cases. The group mechanism adopted by the ABA does not only draw on the social relations that exist between members of a group, it similarly builds on the social networks that extension officers, who serve as the real link between the members and the association, possess with the borrowers. Most promotion to the program is done through the word of mouth from existing clients or the extension officers, where the latter are assigned to particular geographic areas as set by the ABA plan; which are usually their own areas of residence in which they have already-established networks of relations and where they can accordingly identify the needy representing potential borrows and assess their trustworthiness and commitment. This in turn points to the importance of social capital, that is not only resident in the structure of relationship between group members, but also extends to personal relationships that exist between the ABA staff and clients, as well as ABA staff themselves.

Under the headline of poverty alleviation and women empowerment, the Blossoms of Micro-Enterprise program aims at:

---

[8] Data about the case study draws from the masters thesis submitted by the author under the title: The contribution of social capital, as collateral, to the performance of microcredit institutions. A field case study of the Blossoms of Micro-Enterprises Program; an affiliate of the Alexandria Business Association". Faculty of Commerce, Alexandria University, Egypt (2006).

[9] A World Bank report evaluating microfinance in the Middle East and North Africa Region identifies the Alexandria Business Association, along with the National Bank for Development (in Egypt as well), as star performers in the region. A "large capable"… the Alexandria Business Association covers its operational and financial costs, is increasing its market share, faces no constraints on expansion, while making a profit that is reinvested in its program, and therefore has a great potential for poverty alleviation.

[10] 1 USD ≈ 5.75 L.E

1. Women economic empowerment through helping the poorest Female Headed Households (FHH) initiate or expand income-generating activities that could contribute to improve their living standards,
2. Women social empowerment through improving the social, cultural and health standards for participating FHHs and their family members.

The "Blossoms of Micro-Enterprises Program" – Alexandria in perspective[11]

Originally launched in Alexandria in 1999, the amount of the loans disbursed through the Blossoms of Micro Enterprises Program - Alexandria branch accounted for almost 50% of the total loans disbursed by the association as a whole over the five governorates; as of September 30th, 2004, reaching 19,736 borrowers equivalent of 5,548,450 Egyptian pounds. Respondents described the lending process and operations to be "fast and smooth" and the extension officers and staff members to be "friendly and kind-hearted".

With a particular focus on the Blossom of Micro Enterprises Program – Alexandria, the study drew on sample data that was collected from 149 members, comprising 30 groups. The 30 groups were randomly drawn from the three regions served by the Alexandria branch according to the size of the loans offered by each region as a percent of the loans offered through the branch at the time of data collection; 15 of which were drawn from the middle region (50%), 7 from the west region (almost 25%) and 8 from the east region (almost 25%).

- The age of the borrowers representing the random sample ranged from 18 to 65 years; one member (65 years) violates the maximum age criterion. 17.5% of the borrowers were 25 years or below, 31.5% belonged to the 26-35 years age category, 30.4 % belonged to the 36-45 years age category, 20.2% belonged to the 46-60 years age category, and finally 0.7% exceeded the maximum age limit.
- With the majority of the borrowers being illiterate (47%), other members could barely read/write or were still learning (9.4%), while others were either holders of the primary certificate (13.4%), preparatory certificate (13.4%), secondary certificate (2%), or had a diploma (14.8%).
- Given that the Blossoms of Micro Enterprise programs is primarily designed to assist the poorest of the poor primarily female headed households, the data reveals that the majority of borrowers are married (74.5%), whilst 10.1% are widowed, 3.4% are divorced, 6% are engaged and 6% are single.
- Ignoring those who have no male households (24.2%); as the borrower is either single, engaged, widowed or divorced, the majority of spouses (50.5%) had no fixed jobs, where they usually worked on demand, creating in many times a situation similar to a jobless situation. 15% of the borrowers' spouses obviously do not work or are at pension, 21.2% have fixed-pay jobs, while 13.3% run their own business.
- Out of the total loans 37.6% were used to initiate new businesses, while 62.4% were used to fund existing businesses.

[11] The program serves five governorates; Alexandria, El Beheira, El Menoufia, Matrouh and Kafr Sheikh. The study focuses on the Alexandria Branch.

Though a review of the performance indicators pointing to an expanding outreach, effective sustainability, in addition to positive productivity and efficiency measures may suggest that the program has successfully achieved its objectives, the researcher believes that bringing shortcomings under spotlight serves as a starting point for further improvement and development of the program.

First Objective: Economic Empowerment

- The loans offered through the program range from 100 L.E. (≈17.39$) to 500 L.E (≈87$) for each member of the 3-5 members of the group, reaching 800 L.E (≈139.13 $) in exceptional cases. A review of the sample reflects that the majority of the loans obtained are used in the area of clothing/sales (40.9%). Other loans are used to fund other activities namely; bed sheets' embroidery, selling cosmetics, grocery, fruits and vegetables, bird raising, hand-made products, embroidery/clothes, clothing/sewing, café/restaurant, bakery, biscuits/chocolates, fish, plastic kitchenware, spices, net-spinning and head scarves. As observed, most of these activities are non-productive by nature and therefore have limited potential for growth. Furthermore, the amount of the loan can barely be used to buy small amounts of the product that is sold, or raw material that may be used as an input to the final product sold.
  Though the limited size of loans offered represents a plausible explanation for such a shortcoming, another basic explanation is the limited human capabilities that the female borrowers possess, which in turn act as an obstacle into venturing into new areas which require a special craftsmanship, skill, or at minimum an ability to read and write.
- Constrained by the weekly repayment schedule, borrowers tend to specialize in those areas that have the capacity to earn a quick flow of income over the short term to provide a source of weekly repayment. Furthermore, weekly installments, do not give the borrowers the chance to mobilize any savings that could be used for business expansion or that may create long lasting income change, which accordingly requires the existence of other complimentary sources of income, such as that earned by the husband and children, in turn hindering the women's economic independence. Moreover, limited prospects of growth could indirectly hurdle social, cultural and health improvements.
- Influenced by the cultural traditions which support privacy issues as far as financial dealings and activities are concerned, as well as prevalent social norms according to which the husband usually forbids his wife from sharing a business with a neighbor, friend or relative, data points to the fact that only a few groups (4 groups out of 30) were able to pool their loans into a common business/project. Pooling resources, as well as capabilities, is argues to increase the probability of business success and expansion.

Second Objective: Social Empowerment

Group-lending practices are not only designed to provide a source of funding to those who lack physical collateral. Bringing a number of ladies together into one group, and

consequently a number of groups into one center and so on, where they would frequently interact through group meetings and during loan disbursement and collection, aims at utilizing the resident power of social networks between them. The outcome of group social capital prevalent among group members who are bounded by a common goal; "finding a way out of poverty" may take many forms which could range from a simple gossip between two ladies who may provide one another with emotional support, business or personal advice, to supporting one another in times of need and even to an agreement to engage in a common business. The lending institution itself should aim at harnessing the social ties between group members on one side, and between the institution and the members, on the other. A review of the practices of the program, however, reflects a number of shortcomings:

1. The strength of ties/intimacy between members composing one group, as well as the prevalent trust and norms of reciprocity between them, is relatively limited. Plausible explanations include cultural norms and traditions that restraint trust and cooperation among members, as well as the limited efforts exerted by the lending institution itself to develop the social capital component through frequent group meeting or through the process of group formation, monitoring or even enforcement.
2. With the exception of the west region branch, the program fails to apply the group meeting practice. This is basically due to the limited space area of the branch location itself, which in turn does not allow for holding a gathering for a number of groups, where interesting topics may be discussed. The borrowers said that they themselves had no enough room at their homes to host other group members, whether for loan disbursement purposes or holding group meetings.
3. The west region branch recently began to hold regular group meetings, the evaluation of their impact was not however possible. The group meeting practice started at the final stages of the data collection process. The topics tackled during the group meetings held were basically health-related such as cleanliness, family planning, first-aid, and reasons and consequences of heart-diseases. A survey of the borrowers' opinions about the importance of such meetings reflected that the association failed to tackle topics of interest to them. When asking one of the borrowers whether she thought a lecture about proper children up-bringing was of interest to her, she said: "I know how to bring up my kids, and how to keep my house clean. I can go ask my parents, I do not need to leave my kids and waste my time". Most of the respondents however agreed that they would like to have training courses that would help them run their existing business, or venture into a new one. Most of the borrowers asked for sewing lessons, while others called for embroidery classes. Such classes, they said, could help them either at their business, or support better manage their family matters.
4. At the final stages of the data collection process, the association had also started a literacy and alphabetization program. Though the program presents a number of monetary and non-monetary incentives as a motivation to the borrowers to attend these classes, such classes were not of interest to the majority of the respondents. While one argued that "we are too old already, why would we need to learn now", another one said, "I am not ready to go learn, and leave my work, or leave my kids alone at home. Last time, I did that my son failed at school. I cannot let that happen again". Others however said were already educated.

The author believes that such shortcomings stem from the absence of direct contact between the clients served and those who set and design these training programs, without considering the actual needs of the target clients. These programs thus fail to satisfy the objectives they were originally designed to achieve. The role of the association does not go beyond being a "lending institution" that provides them with a source of funding; the loan transaction being smooth and fast and the extension officers being very friendly. One of the respondents said, "I do not need their advice, or their lectures, all I need is money!"

Recommendations

The author herein suggests a number of recommendations that aim at elevating the ability of the "Blossoms of Micro-Enterprises Program" in particular, and group lending programs, in general to achieve its empowerment objectives:

1. Microfinance industry is a nascent industry in the Middle East and North Africa Region. This in turn calls for the application of best practice principles adopted from successful microfinance institution, that should however be tailored to the specific local needs. The reasons which enables lending institutions extend its outreach to the poorest of the poor, through offering micro loans to be repaid on a weekly basis, are the very same reasons that hinder the borrowers' empowerment and economic growth. Innovative solutions are therefore required. Such programs should overcome the shortcoming of the lending approach. The training programs presented could be, for instance, designed to teach the borrowers a skill or profession that may support them venture into a more challenging business that has a better yield and growth potential. Furthermore, other incentives may be provided such as exceptional loan amounts or repayment schedules to outstanding performers.
2. Aiming at poverty alleviation, coupled with the improvement of health, cultural and living standards, development-oriented meetings and training programs are required. To achieve the objectives they are originally designed to deliver, these programs should not only be held on a frequent basis, but should also meet the specific needs of the target clients, which can only be achieved through communication between the lending institution and its clients.
3. The role of the lending institution should extend beyond the formation of groups and extension of loans. Not only should the institution ensure the proper, selection, monitoring and pressuring of its clients, it should also ensure the strengthening of bonds between group members and enforcement of trust and norms of reciprocity amongst them. The failure of the group lending approach – that is based on the provision of micro loans to be repaid on weekly installments – to significantly improve the financial status of its clients, calls for the creation of a source through which members may obtain alternate sources of support; whether that might be financial or in-kind assistance. Though requiring pre-existing social bonds is an asset that the borrowing group may build on to engage in various forms of collective action, the borrowing group may also be used to create social bonds. The lending

institution could harness social capital through organizing frequent meetings (business-oriented and development oriented meetings) that bring group members together which in turn accelerates the process of relationship development. Frequent interaction, supported by a common goal such as; overcoming poverty and improving health, cultural and living standards, extends the space where interaction occurs from the limited professional arena, to the social arena, and further to possible alliances.

4. As aforementioned, the borrowing group may be used to create social capital. Pre-existing social bonds however, which could be identified through proper screening of individual borrowers, accelerates the development of relationships between group members. A reward system can be worked out for the staff to ensure the selection of group members, who already posses a tightly knit network. Furthermore, incentives such as larger loans or a special repayment schedule, may be provided to groups where strong ties prevail amongst its members
5. The lending institution should recognize and appreciate successful groups that contribute to favorable organization's performance as manifested in collective action. An excellence award, a larger loan, or special consultation and advice, may be granted to a group whose members decide to engage in a common business. Efforts of individual members to engage in productive businesses that perhaps, do not yield an immediate feedback, should also be recognized, perhaps through application of a more lenient repayment schedule, or providing help and advice.
6. Finally, a closer follow-up between the institution and the individual borrowers, on one side, and the group as a whole, is essential to ensure the handling of problems as they arise. Furthermore, such a process is expected to contribute to strengthening the bonds between the institution and its clients.

Summary

Attempts to empower women should adopt an integrated economic, socio-political approach. The empowerment of women represents an indispensable prerequisite to the acceleration of human development and poverty eradication. Adopting such a notion draws attention to the need for an in-depth analysis of the prevalent traditions, principles and social norms prevalent amongst communities of the Arab world, which in turn contributes to income and social discrimination, and marginalizing the women and those socially-deprived. It further calls for the need to "think out of the box", and to draw on the resource that the poor have not yet lost; social networks to which they belong, where trust and norms of reciprocity prevail. Joint liability programs, also known as group lending program, represent one of those attempts.

The paper sheds light on the "Blossoms of Micro-Enterprises Program", an Egyptian group lending program. A quick review of the practices of the program point to a number of flaws that hinder the pronounced goal of women empowerment. There is much to learn from the successes of group-based microfinance programs, failures however can be equally instructive in a number of important areas. Woolcock (1999) argues that even if failures are rare, they nonetheless show that success is not automatic, inevitable or guaranteed. Rather, it is achieved not only by setting appropriate policies and costs structures, but by careful attention to mobilizing and maintaining different types of social

relationships. Failures are most common in the early stages of a program's development. Even where lessons are being copied or adapted from successful programs elsewhere, they must still be modified to suit local circumstances, and in a process so heavily dependent on social relationships, there will be a significant amount of "learning by doing" required that is necessarily local.

References

Brandsma, J. and Chaouali, R. (1998). *Making Microfinance Work in the Middle East and North Africa.* Private and Financial Sector Development Group, Human Development Group, Middle East and North Africa Region, World Bank.

De Agion, B. and Morduch, J. (2004). Microfinance beyond group lending. *Economics of Transition, 8.*

El Laithy, H. (n.d). *Policies for poverty alleviation and inequality in the Arab Region based on gender differences.* Retrieved on 24 February, 2006 at http://www.apf.org.jo/Paper-05.htm. (In Arabic).

Ghatak, M.(1999). Group lending, local information and peer selection. *Journal of Development Economics, 60.*

Impavido, G. (1998). Credit Rationing, Group Lending and Optimal Group Size. *Annals of Public and Cooperative Economics, 69.*

Morduch, J (1999). The microfinance promise. *Journal of Economic Literature, 37*

Olomola, A. (2002) Social capital, microfinance group performance and poverty implications in Nigeria. Retrieved March 18th, 2005 from csae.ox.ac.uk/conferences /2002-UPaGiSSA/ papers/Olomola-csae2002.pdf

United Nations Development Fund for Women (UNIFEM) 2000. *Progress of the World's Women.* UNIFEM Biennial Report.

UNDP Human Development Report 2004. *Cultural Liberty in Today's Diverse World.*

Woolcock, M. (1999). Learning from failures in microfinance: what unsuccessful cases tell us about how group – based programs work. *American Journal of Economics and Sociology, January, 1999.*

Yunus, M. (1998). Poverty Alleviation: Is economics any help: Lessons from the Grameen Bank experience. *Journal of International Affairs*, *Fall 1998, 52*.

Zephyr, A. (2004). Money is Not Enough: Social Capital and Microcredit. *Issues in Political Economy, 13.*